من الدول العربية . ولكن محاولات « النظام » هذه اصطدمت بثلاث عقبات رئيسية ، هي **(أ)** قدرة المقاومة الفلسطينية على الصمود في وجه مخططات « النظام » بتأكيد قدرتها على الفعل والحركة على الرغم من جراح أيلول . **(ب)** الموقف العربي العام الذي كان سائدا آنذاك ، والذي لم يكن مهيئا لاستيعاب محاولة الملك هذه وامتصاصها . فمحاولات الوصول الى تسوية مع العدو الاسرائيلي كانت لا تزال تراوح مكانها أمام التعنت الاسرائيلي ـ الاميركي . وعليه فقد واجهت محاولة الملك الهاشمي موقفا عربيا عاما معارضا لها ، مما جعل النظام الاردني يعيش في عزلة عربية خانقة **(ج)** تخوف اسرائيل من أن لا يصمد النظام الاردني ـ في ظل الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك ـ أمام ردود الفعل التي ستنجم عن عقد تسوية منفردة معه فيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة . اضافة الى أن اسرائيل كانت تدرك أن كسر الموقف العربي من طبيعة التسوية وشروطها لا يتم عبر الاردن الذي يمثل الحلقة الأضعف ـ في هذه الناحية ـ من حلقات الانظمة العربية المعنية مباشرة بالتسوية ، بحكم الدور التاريخي الخياني « للنظام » من القضية الفلسطينية ، بل تتم عبر مصر التي تعتبر مركز الثقل الأساسي في القوى العربية التي تواجهها . فاذا تم كسر الموقف المصري ، فان الموقف العربي برمته ينفرط ـ حسب اعتقاد اسرائيل ـ . هذا اضافة الى أن النظام الاردني لم يكن يملك القدرة الكافية على القبول بالشروط الاسرائيلية التي كانت تطرحها آنذاك لعقد تسوية منفردة معه في ظل موقف عربي عام معارض له ، وفي ظل موقف عربي عام يغلب احتمالات الحرب على احتمالات التسوية .

لقد تأكد الملك قبيل حرب تشرين بأشهر قليلة ، ان محاولته للانفراد بالتسوية تسير في طريق مسدود . ولذا أخذ يعمل على الخروج من عزلته العربية والعودة الى السير في الاتجاه العربي العام نحو التسوية . وقد لاقى توجه الملك هذا نجاحا نسبيا في ظل الاتفاق المصري ـ السوري غير المعلن لخوض حرب محدودة ضد اسرائيل . وانسجاما مع هذه السياسة الجديدة للنظام الاردني ، تم اطلاق سراح غالبية الفدائيين المعتقلين في الاردن في ١٩٧٣/٩/١٩ ، وبرزت على السطح مجددا بعض المحاولات العربية لخلق أرضية جديدة من التفاهم بين « النظام » ومنظمة التحرير الفلسطينية . الا ان اندلاع الحرب في السادس من تشرين « أوكتوبر » ١٩٧٣ ، قد أوقف هذه المحاولات مؤقتا ، لتتجدد بعد الحرب متأثرة بالمعطيات الجديدة التي ولدتها حرب تشرين .

الفترة من حرب تشرين « أوكتوبر » ١٩٧٣ الى الآن . لقد كان من جملة المعطيات الأساسية التي تولدت عن حرب تشرين ، هي خلق امكانات قوية لقطع خطوات عملية باتجاه تسوية الصراع مع العدو الاسرائيلي على أرضية النتائج التي أفرزتها حرب العام ١٩٦٧ ، وما استتبع ذلك من ضرورة لايجاد « تسوية ما » للقضية الفلسطينية . لقد أدى هذا المعطى الجديد الى طرح مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة على بساط البحث ، وبشكل أقوى من أية فترة مضت . ان طرح هذه المسألة على بساط البحث الجدي اقتضى تحديد دور الاطراف ذات العلاقة بتقرير هذه المسألة ، واذا استثنينا أطراف العلاقة غير المباشرة ، وكذلك الدول العربية المعنية مباشرة بالمسألة ، فانه لا يبقى أمامنا الا النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية . فالنظام الاردني يعتبر نفسه معنيا مباشرة بهذه المسألة ، بحكم أن الضفة الغربية كانت جزءا أساسيا من مملكته قبل حرب العام ١٩٦٧ ، وان الفلسطينيين المقيمين في الاردن يعتبرون رعايا أردنيين ، وبحكم أنه الطرف المخاطب والمعني بقرار مجلس الامن رقم